



السيد الرئيس،

أود أولاً أن أتوجه بالشكر لأعضاء اللجنة، التي لا بد من أن تكون

ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه الزميل ممثل جمهورية إيران الإسلامية
بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

ويود وفد بلادي، بصفته الوطنية، التأكيد على النقاط التالية:

- إن سيادة القانون لا تعني بأي حال من الأحوال تجاهل الخصائص الثقافية والاجتماعية والحضارية لأي دولة أو منطقة والسعي لفرض معايير دول

شؤون بلدها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

السيد الرئيس،

مما لا شك فيه أن سيادة القانون لا تنسجم بأي حال مع سياسات التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بسيادتها وتهديد وحدتها وسلامة أراضيها، كما أن سيادة القانون لا يمكن توقعها في ظل وقوف المجتمع الدولي صامتاً لسنوات أمام قيام حكومات دول معروفة بتقديم دعم لا محدود للإرهاب الذي يستهدف بلادي ويعاني

منه الشعب الليبي منذ انزلة الكفة الدولية التي استهدفت ليبيا في 15 فبراير 2011م.

المختلفة على مدى ما يقارب خمس سنوات، إقتاتين إرهابيين أخطرت

السوري والفلسطيني الراضين تحت الاحتلال. كما أن سيادة القانون لا تستقيم مع السكوت عن دعم إسرائيل للتنظيمات الإرهابية التي تنشط في منطقة خط الفصل والتي اعتدت مراراً على عناصر حفظ السلام العاملين في الاندوف.

السيد الرئيس،

ختاماً، يؤكد وفد بلادي مجدداً على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بأحكام القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والامتناع عن كل ما من

والدولي، وتؤكد أن تقديم المساعدة التقنية لهذا الغرض يستوجب حكماً الامتناع عن تحويل هذه المسألة إلى أداة من أدوات الضغط السياسي أو استخدامها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو الانتقاص من سيادتها.

مشكراً، أ السيد الرئيس،